S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/947
10 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنقل إليكم طيه البيان الذي كنت سألقيه لو كانت قد أجريت مناقشة يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في يوغوسلافيا السابقة" (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

131195 131195 95-35065

مرفق

طوال الأزمة الدائرة في البلقان وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشعر بقلق بالغ إزاء ما يحدث في النزاعات الدائرة في يوغوسلافيا السابقة من انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني. وقد وفرت يوغوسلافيا، داخل أراضيها، المأوى لأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ، ممن فروا من الحرب والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بصرف النظر عن جنسياتهم.

وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن من واجب المجتمع الدولي أن يعمل بقوة على وضع حد لأعمال إبادة الأجناس التي تقوم بها السلطات الكرواتية ضد الصرب في المناطق التي كان يفترض أن الأمم المتحدة تحميها، وكذلك في المناطق الأخرى من كرواتيا التي بقي فيها الصرب عقب انفصالها بالقوة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وطبقا لرأي كثير من المراقبين الأجانب والمنظمات الإنسانية، فإن القضاء على صرب كرواتيا وكراييينا يمثل أكبر مثال على التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة، حيث تم طرد ما يربو على ٠٠٠ ٥٥٠ صربي. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تتبع على الدوام سياسة المساواة القومية، تمتلك بلا جدال الحق الأخلاقي في الإصرار على استعادة جميع حقوقهم المشروعة وتوفير الحماية التامة لها.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدين بأقصى قدر من القوة أي جريمة ترتكب ضد شعب أي جنسية، أو ضد حرياته أو ممتلكاته، بغض النظر عن هوية مرتكب هذه الجريمة، وهي تتخذ موقفا حازما بوجوب محاكمة المسؤولين عن ذلك ومعاقبتهم بالعقاب الملائم. إن كل الذين يرتكبون أعمالا إجرامية ضد الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يُعاملون معاملة متساوية أمام القانون بصرف النظر عن أصولهم القومية. وبناء عليه، فقد حثت السلطات اليوغوسلافية قيادة جمهورية سربسكا على أن تجري تحقيقات شاملة فيما يتعلق بالتقارير التي وردت مؤخرا من بانيا لوكا وغيرها من المناطق، وأن تحاكم أولئك الذين ارتكبوا أعمالا إجرامية ضد المسلمين والكروات.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لجرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، فإن أنشطتها الملموسة قد عززت الشكوك الأولية التي ثارت بشأن حيادها، ولم تبدد هذه الشكوك. فمن بين ٤٦ شخصا صدرت بحقهم عرائض اتهام حتى الآن، هناك ٤٤ يحملون الجنسية الصربية. فهل تريد المحكمة أن تبين بذلك أن الصرب أكثر ذنبا بأربع وأربعين مرة من الطرفين الآخرين من أطراف الحرب الأهلية.

ورغم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد بعض عناصر مشروع القرار المعروض حاليا على مجلس الأمن بشأن انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة، فإنها ترى أن تناول مجلس الأمن لهذه المسألة في هذا الوقت الحرج، حيث أمكن في نهاية المطاف عقد مفاوضات سلام رئيسية في دايتون، أوهايو، بهدف التوصل الى تسوية شاملة للأزمة في يوغوسلافيا السابقة، إنما هو أمر سيؤدي الى نتائج عكسية. وكان من الأفضل أن يدعم المجلس المحادثات الجارية في دايتون بدلا من أن

يركز على جانب واحد فحسب من جوانب الأزمة بما يوفر ذخيرة للأطراف التي تحاول استغلال أحداث معينة لتحقيق مآربها السياسية، وزيادة الضغط على الصرب البوسنيين والجانب اليوغوسلافي، ولتأجيل تحقيق تسوية سلمية.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، التي ستحدد ما إذا كان السلام سيحل في نهاية المطاف في البلقان أم أن خيار الحرب هو الذي سيستمر، من الأهمية بمكان أن يؤيد المجلس عملية السلام تأييدا تاما، وألا يُستدرج بعيدا عن الطريق السليم بالمحاولات المكشوفة من جانب بعض الأطراف لتعزيز موقفها التفاوضي وزيادة ضغوطها على خصومها.

- - - - -